

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد روبرتو بيتانكورت رواليس (إكوادور)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٨٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بادئ ذي بدء، نيابة عن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير توفيق سلوم الذي تولى منصب الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، وأن أؤكد له كامل تعاوننا ودعمنا. ولا يوجد على قائمتي لهذا اليوم سوى متحدث واحد، ولكن قبل أن أعطيه الكلمة، أود أولاً أن أدلي ببيان افتتاحي عن تولي إكوادور لرئاسة مؤتمر نزع السلاح.

حضرات السفراء، الأمين العام ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، المندوبين الكرام، أيها السيدات والسادة: اسمحوا لي أن أقول إنه يشرفني غاية الشرف، بصفتي ممثل إكوادور، أن أتولى رئاسة هذه الهيئة، وهي المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، وتحديد الأسلحة. وهذه هي أول مرة تحظى فيها إكوادور بهذا الشرف، وقد قُبلت بعضويتها في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٩، وهو العام الذي حققت فيه بلادي أخيراً هذا التطوع القديم العهد في سياستها الخارجية، بعد ١٦ عاماً من الانتظار والجهود الحثيثة.

وانضمت إكوادور إلى مؤتمر نزع السلاح إيماناً منها بأن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية ليس مجرد حلم، وإنما حاجة ملحة، وبأن هذه المنظمة قادرة على مراعاة المتطلبات الأمنية لجميع الدول، ولا سيما على ضمان حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤيد إكوادور أهدافاً مثل تكثيف عملية نزع السلاح النووي وعدم إمكانية الرجوع عنها، عن طريق إزالة هذه الأسلحة وتدميرها. وقد دعمت الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار. وأيدت بلادي مبادرات محددة، مثل عقد مؤتمر دولي لتحديد أفضل السبل لإزالة المخاطر النووية.

وتؤيد إكوادور إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، لأنها تعتقد أن هذه المناطق تعزز نظام عدم الانتشار النووي وتساهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وانطلاقاً من هذا الإيمان، شاركت إكوادور مشاركة نشطة في الإعداد لمعاهدة تلاتيلولكو التي أعلنت أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٩، قامت إكوادور بتنسيق الفريق العامل التابع لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الذي وضع المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ولا بد لي، إذ أتولى هذه المسؤولية الحساسة، أن أعترف بالأعمال الماهرة والإبداعية التي اضطلع بها الرؤساء السابقون لمؤتمر نزع السلاح في مجال استكشاف الخيارات وعقد المشاورات، وذلك سعياً منهم للتوصل

إلى توافق الآراء الضروري لاعتماد برنامج عمل للمؤتمر. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المساهمة القيمة التي قدمها الدبلوماسي الموقر من أمريكا اللاتينية سعادة السفير كاميلو ريس من كولومبيا، الذي قاد أعضاء مؤتمر نزع السلاح من أجل اعتماد قرار تعيين ثلاثة منسقين خاصين. ويستحق ذلك القرار التقدير الواجب من الأعضاء، نظراً إلى أنه يوفر آلية نأمل أنها ستقدم مساهمة قيّمة في مستقبل المؤتمر. ولذلك أشعر أنه ينبغي الإبقاء عليها لأغراض المصلحة العامة. وسأتأكد من إدراج القرار في التقرير القادم لمؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتلاحظ إكوادور مع بالغ القلق، إذ تتولى الرئاسة، أنه على الرغم من الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلها الرؤساء السابقون لمؤتمر نزع السلاح وكان عددهم ١٨ في هذا المنصب منذ عام ١٩٩٩، تعذر عكس اتجاه حالة الشلل التي تسود هذه الهيئة، والتي تُهدد فيها الاختلافات الخطيرة على مسائل حيوية سبب وجود المؤتمر ذاته وتجعل من المستحيل لنا أن نوافق على برنامج عمله.

وعلى الرغم من هذه الحالة، نجدد ثقتنا ودعمنا لجميع الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الهدف الذي أنشئ مؤتمر نزع السلاح من أجله. ويتمتع المؤتمر بولاية واضحة للغاية من أجل تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين عن طريق إزالة الأسلحة النووية وتخفيض الأسلحة وتحديدها.

وخلال فترة رئاسة إكوادور، لا يتوقع حدوث أي تغيير في جو الركود الوارد وصفه أعلاه، خاصة وأن حالة السيناريو الاستراتيجي والأمن الدولي لا تزال تبدو مسؤولة بشكل عام عن تحديد التقدم المحرز نحو أي شكل من أشكال توافق الآراء.

إننا نقرب من نهاية الجزء الثالث من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠١، ولا يبدو أن الاحتمالات مشجعة للتقدم في تناول المسائل الموضوعية. غير أنه ليس من المعقول استبعاد إمكانية التوصل في المستقبل إلى قرار جديد بتوافق الآراء يمكننا من المضي قدماً على الطريق الذي يمتد أمام مؤتمر نزع السلاح. وفي جميع الأحوال، أعتقد أننا لن نتمكن في الوقت المتاح إلا من تمهيد السبيل لدورة العام المقبل.

وإذ ندرك مسؤوليتنا، نعيد التأكيد على تعهدنا بالعمل على إعادة تنشيط الغرض من مؤتمر نزع السلاح، وبشكل خاص قدرته على اتخاذ الإجراءات. ولهذا الغاية، سنتنظر إكوادور في جميع آليات التشاور المتاحة.

وانطلاقاً من هذه الروح، واستناداً إلى المقترح الوارد في الوثيقة CD/1624 المقدمة من السفير آموريم، إضافة إلى التوصيات القيمة التي قدمها رؤساء مؤتمر نزع السلاح الذين سبقوني في هذا المنصب، أقترح مواصلة عقد مشاورات بغية تحديد السبل الممكنة للتوصل إلى توافق في الآراء للاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة للتوصية المقدمة من سفير كوبا الموقر، سعادة السيد كارلوس أمات فوريس، والرامية إلى الإبقاء على الأنشطة داخل النطاق الضيق للمناقشة والتفاوض الذي وضع في إطار العمل للمنسقين الخاصين الثلاثة، أود، بالتشاور مع الوفود، تحديد أفضل صيغة لكفالة استمرار هذا العمل، ومعرفة كيف يود أعضاء مؤتمر نزع السلاح تناول التقارير الأولى عن هذه الأنشطة.

ومن الواضح في جميع الأحوال، أن عمل المنسقين الذي تدعمه هذه الرئاسة ويدعمه أعضاء مؤتمر نزع السلاح دعماً تاماً، لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يحل محل النشاط الرئيسي الذي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بالمسؤولية عنه فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية في برنامج العمل.

وأود أن أعرب عن امتناني لسلفي سفير كوبا الموقر، سعادة السيد كارلوس أمات فوريس، لما بذله من جهود كثيفة من أجل تعزيز توافق الآراء فيما يتعلق بالاتفاق على برنامج عمل، ولأنه سمح لي بالاطلاع على المعلومات القيمة التي جمعها خلال مشاوراته. وأخيراً، أتقدم بالشكر لجميع الوفود على الدعم الذي أشعر بالتأكيد أنكم ستقدمونه للرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة سفير بلجيكا الموقر.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أنكم تستطيعون الاعتماد على تعاون بلجيكا الكامل في توليكم لمنصبكم الجديد.

لقد طلبت الكلمة لإحاطة المؤتمر علماً بأن زمبابوي وبلجيكا ستقومان، بصفتهم الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة للخبراء المعنية بالحالة العامة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها، بتنظيم جلسة إعلامية بالاشتراك مع نيكاراغوا عن الاجتماع الثالث للدول الأطراف، الذي سيعقد في ماناغوا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وستُعقد هذه الجلسة الإعلامية في ٢٩ آب/أغسطس من الساعة الثانية إلى الثالثة بعد الظهر، في القاعة السابعة في قصر الأمم. وجميع الوفود مدعوة للحضور. وستلقى الوفود، في تلك المناسبة، جميع وثائق المؤتمر المتاحة حالياً.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغكم بأن ١١٨ دولة قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها حتى الآن، وبأن ١٤٠ دولة قد وقعت أو صدقت عليها أو انضمت إليها. وتشجع بلجيكا جميع الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية بعد على التصديق عليها والانضمام إليها بأسرع وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

هل يود أي وفد آخر أن يطلب الكلمة؟

لا يبدو ذلك، فأود أن أذكر، فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات في الأسابيع المقبلة، بأن المؤتمر سيعقد جلستين عامتين في الأسبوع المقبل وفقاً للفقرة ٤ من المقرر المتعلق بتحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته والوارد في الوثيقة CD/1036.

وفي هذا السياق، أبلغتني الأمانة بأن كلاً من المنسق الخاص المعني بتحسين سير عمل المؤتمر وفعاليته، السفير براساد كارياواسام من سري لانكا، والمنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر، السفير بيتكو دراغانوف من بلغاريا، أو من ينوب عنه من أعضاء وفده، ينوي تقديم تقريره عن المؤتمر يوم الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١. وعليه، إضافة إلى الجلسة العامة يوم الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، من المقرر عقد جلسة عامة أخرى يوم الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ من أجل الاستجابة للطلبات المقدمة منهما.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أذكر بما أُعلن يوم الخميس الماضي من أن المنسق الخاص، السفير جونتر سيبرت من ألمانيا، سيعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة باب العضوية بشأن استعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فور انتهاء هذه الجلسة العامة.

وبهذا تُختتم أعمالنا لهذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

— — — — —